

دعم لتقنية المعلومات
وحدة البحث

المجتمع المدني المصري و المعلومات
(دراسة حول البنية المعلوماتية والتقنية لمنظمات المجتمع المدني المصري)

مدير وحدة البحث

أحمد خير

الفهرس

شكر واجب

مقدمة : "المعلومات" هذا الصداغ الدائم

1. الأوضاع القانونية للمنظمات المشاركة في الدراسة

2. المجتمع المدني والمعلومات

أ- المؤسسات التي تعتمد مشروعاتها على وجود أرشيف معلومات

ب- وجود أرشيف دوري ودائم للمعلومات

ج- مصادر معلومات الأرشيف

د - أساليب حفظ الأرشيف

3. المجتمع المدني والمعلومات

أ- توافر أجهزة الكمبيوتر

ب - استخدامات أجهزة الكمبيوتر

ج - الربط الداخلي بين أجهزة الكمبيوتر

د -كيفية الاتصال بالانترنت

هـ - المواقع الالكترونية

و- محتويات المواقع الالكترونية

خاتمة

الملاحق

شكر واجب

تتقدم "دعم لتقنية المعلومات" - و وحدة البحث بها بشكل خاص - بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم معها من منظمات المجتمع المدني لإتمام هذه الدراسة. ويشكر خاص للمنظمات التي لم تكن تربطنا بها أية علاقة سابقة ورحبت بإجراء المقابلة معنا، وإلى كل من ساهم من فرق العمل في هذه المنظمات في تسهيل مهمتنا. كما نتوجه بالشكر لكل من ساهم في تعريف منظمات بنا، ونخص بالشكر الأساتذة/ إنتصار بدر، وزينب خير، وفاطمة خير اللواتي ساهمن بعلاقتهن الشخصية في تمكيننا من إتمام عدد من المقابلات.

كما تشكر "دعم لتقنية المعلومات" "مبادرة التعلم العربية" لدعمها هذه الدراسة ضمن مشروع أكبر ترعاه المبادرة، ونخص بالشكر الأستاذة/ ندى مبارك على مجهوداتها الكبيرة في دعمنا وتفضلها الدائم بالمشورة وإسداء النصح.

وتؤكد "دعم لتقنية المعلومات" أن هذه الدراسة ما كانت لتنتج لولا مشاركة كل من سبق ذكرهم، وتحمل وحدة البحث بـ"دعم لتقنية المعلومات" أي أخطاء قد تشوب هذه الدراسة.

القاهرة

1/9/2006

مقدمة

"المعلومات" هذا الصداق الدائم

لا تمثل المعلومة أية قيمة إذا وجدت خارج سياقها، أو داخل إطار يجعل منها أمراً ذا قيمة وفائدة. وعلى الرغم من اختلاف العلماء والمتخصصين في علم المعلومات حول تعريف جامع مانع لماهية "المعلومة" إلا أننا هنا لسنا معنيين بشكل رئيسي بتحديد تفسير أو تعريف للمعلومة، لكن لدينا وجهة نظر حول المعلومة قائمة على دورها باعتبارها مصدر تقدم في كل قطاعات الحياة والعمل، وغيابها يماثل عدم دقتها والذي يماثل في النتيجة أيضاً الحصول عليها متأخرة. ففي كل الحالات السابقة تكون النتيجة واحدة "غياب القرار السليم". وتحاول هذه الدراسة زحزحة اللثام قليلاً حول موضوع "المعلومات والمجتمع المدني في مصر" من خلال التعرف على الكيفية التي يحصل بها المجتمع المدني في مصر على المعلومات، والتعرف على مصادره لها، وكيفية استخدامها وإعادة تدويرها لإنتاج معرف جديدة واتخاذ المواقف والإجراءات اللازمة في مجال عمل منظمات المجتمع المدني.

* ثقافة المعلومات :-

تعاني كافة الجهات البحثية والباحثين و المنظمات من إشكالية إتاحة المعلومات في مصر، خاصة في غياب تشريع أو قانون محدد لتداول المعلومات. هذا بشكل عام، لكن بشكل أكثر خصوصية نعاني نحن المصريين من إشكالية في التعامل مع المعلومات بشكل خاص كنتاج للثقافة القمعية التي يزرع تحت وطئها المصريون، والتي أثرت بشكل مباشر على **ثقافة المعلومات** لدى المصريين و الإحساس بالحرق في تداولها، بل و الخوف في أحيان كثيرة من الإدلاء بها. وكم من مرة يشعر الباحث بأن من أمامه قد تحولوا إلى محققين في حال سعيه للحصول على "معلومات" حول موضوعات أبحاثه، خاصة في كثير من الأماكن المخصصة لمساعدة الباحثين من مكتبات جامعية وعمامة أو دار الكتب والوثائق أو أي مصدر معلومات، وفي أغلب الأحيان يكون الأمر تطوعاً من الأشخاص القائمين بالعمل في هذه الأماكن دون أي مبررات واضحة. الأمر الذي أدى لغياب للمعلومات الواضحة في قطاعات كثيرة كما دفع الباحثين إلى التحلي بمهارات العاملين بالأجهزة الاستخباراتية للتمكن من جمع ما تحتاجه أبحاثهم من معلومات.

* المجتمع المدني والمعلومات :-

يعاني المجتمع المدني في مصر كغيره من القطاعات من إشكالية غياب المعلومات، ويسعى جاهداً لتخطي العقبات الناتجة عن غياب المعلومات ليتمكن من القيام بالأدوار المنوطة به سواء كان في القطاع التنموي منه أو الحقوقي، هذا من جانب. ومن جانب آخر تتفاوت إمكانيات كل جهة في القدرة على تحصيل المعلومات، الأمر الذي يؤثر بلا شك على قدرتها في تنفيذ أدوارها. تحاول هذه الدراسة الصغيرة إجراء قراءة سريعة للإمكانيات المتوافرة لدى قطاع من المجتمع المدني المصري للحصول على المعلومات، في محاولة للوصول إلى آلية تتيح لأكثر قدر ممكن من العاملين في هذا القطاع الحصول على المعلومات ليتمكنوا من أداء الأدوار المنوطة بهم بالشكل الأمثل.

* مشكلات الدراسة:-

واجهتنا لدى إجراء هذه الدراسة مشكلات أعاققت بشدة تمكيننا من الحصول على أفضل النتائج التي كنا نأمل في تحقيقها. وتمثلت هذه المشكلات بصورة خاصة في فيما سبق ذكره حول "ثقافة المعلومات" بالإضافة إلى "شخصنة العمل" و "مركزية القرار" داخل عدد من منظمات المجتمع المدني وهو ما ظهر لدينا كمؤشر ناتج عن الاحتكاك المباشر وقت سعيها لإجراء المقابلات مع منظمات المجتمع المدني.

تمثلت إشكالية "ثقافة المعلومات" في إنزعاج بعض المنظمات من الإدلاء بمعلومات عن منظماتهم في معرض الإجابة على أداة البحث و التي تمثلت في دليل يحوي تساؤلات متعلقة بالبنى المعلوماتية والتقنية والمؤسساتية لها. الأمر الذي دفعها لرفض إتمام المقابلة. وذلك دون مبررات تزيد على قلقهم أو خوفهم من الإدلاء بهذه المعلومات دون مبرر واضح، على الرغم من مراعاة وحدة البحث لأن تكون أسئلة الدليل (الدليل مرفق في نهاية الدراسة) مغلقة وغير تفصيلية حتى لا تثير قلق المنظمات. ونتج عن إشكالية "ثقافة المعلومات" الإضرار للجوء إلى شبكة العلاقات الشخصية للتمكن من إجراء المقابلات مع المؤسسات، بحيث اعتمد جزء كبير من المقابلات، أو بالأحرى غالبيتها الساحقة على هذا الأسلوب. وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير على طبيعة العينة وطريقة إختيارها، وحول نتائج الدراسة إلى مؤشرات أولية حول المجتمع المدني بدلاً من التمكن من جعلها نتائج أكثر عمقا، تعطي مؤشرات أكثر حسماً تساهم في تحديد الاحتياجات المعلوماتية للمجتمع المدني المصري وكل ما يرتبط بها من تقنيات الحفظ والعرض.

هذا فيما يتعلق بـ "ثقافة المعلومات" و التي أدت للاعتماد على العلاقات الشخصية بشكل أساسي لإتمام العمل وإن كان هذا لا ينفى تعاون عدد من المنظمات بترحاب بالغ دون وجود سابق تعارف واهتمامهم بإجراء المقابلة.

أما بشأن "شخصنة العمل" و "مركزية القرار" فقد واجهتنا مشكلة أخرى أعطتنا مؤشراً حول مقدار تحلي العمل في قطاع من منظمات المجتمع المدني بتقسيم العمل. حيث رفضت منظمات إجراء المقابلة قبل إطلاع رئيس/ة المنظمة على دليلي المقابلة وهو الأمر الذي شكل مشقة أعاققت شمول دائرة البحث على عينة أكبر للدراسة، نظراً لعدم التمكن من مقابلة مديري المنظمات لأسباب مختلفة تفاوتت بين عدم تواجدهم في المنظمات أو عدم ردهم على هواتفهم الجوال أو عدم معاودتهم الاتصال بنا. وهو ما ترك لدينا انطباعاً بأن هذه المنظمات تعاني من مشكلة مركزية القرار و متمثلة فقط في شخص رؤسائها دون وجود تقسيم للعمل أو قدرة على اتخاذ القرارات في المستويات الإدارية الأدنى. وإن كان هذا الانطباع في حاجة إلى دراسة مستقلة للتأكد من مدى صدقه، إلا أنه مثل عائقاً أمام شمول عينة الدراسة على عدد أكبر من المنظمات. وحد من إمكانية تعميم نتائجها لتصبح قاعدة يمكن الاعتماد عليها لتوفير المعلومات للمجتمع المدني المصري.

* عينة الدراسة:-

سعت هذه الدراسة للتعرف على البنية المعلوماتية و التقنية لقسمان رئيسيان من منظمات المجتمع المدني المصري وهما:-

1. المنظمات التنموية العاملة بنهج حقوقي.
 2. المنظمات الناشطة في مجال حقوق الانسان.
- وقد كان الاختيار مقصوداً نظراً لاعتماد أنشطة هذان القسمان بشكل كبير على وجود مصادر دائمة للمعلومات وهو ما يدفعهم دائماً للسعي إلى تجديد ما لديهم من معلومات، الأمر الذي يجعل لديهم آليات متطورة نسبياً لجمع المعلومات عن غيرهم من منظمات المجتمع المدني.

وقد تسببت المشكلات التي سبق ذكرها أعلاه في الحد بصورة كبيرة في جعل عينة الدراسة أكثر تفصيلاً وتقسيماً تبعاً لمجالات عمل منظمات المجتمع المدني في مصر. كما دفعنا سيف الوقت المحدد لإنجاز هذه الدراسة - نظراً لما ضاع من وقت في محاولات تحديد مواعيد للمقابلات مع عدد من المنظمات - إلى إجراء المقابلات مع من تسنى لنا مقابلته من منظمات.

النقطة الأخيرة في هذا الجزء أن كل المنظمات التي شاركنا هذه الدراسة تقع في نطاق القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية) نظراً للإمكانيات المتواضعة المتوفرة لمنظمتنا الوليدة.

1. الأوضاع القانونية للمنظمات المشاركة في الدراسة

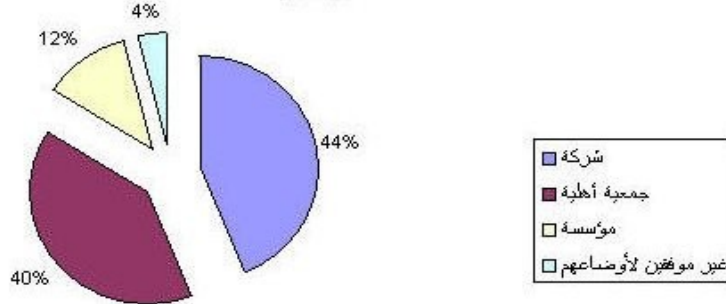
تعاني المنظمات العاملة في مجالات التنمية بنهج حقوقي، وحقوق الانسان في مصر من المحاولات المستمرة من قبل مؤسسات الدولة للتدخل في شئونها والحد من أنشطتها المحاولات المستمرة للسيطرة عليها، وإجبارها على العمل تحت مظلة ووفق شروط وبرامج وزارة التضامن الاجتماعي(الشئون الاجتماعية سابقاً) الأمر الذي يعرقل قدرتها على تنفيذ برامجها ومشاركتها التي تأسست من أجل تنفيذها.

وعلى الرغم من أن الشكل أو الوضع القانوني المنطقي لأية هيئة عاملة في مجالات التنمية وحقوق الانسان هوتحت مظلة الشئون الاجتماعية كجمعية أو مؤسسة أهلية، إلا أن العراقيل القانونية التي باتت تشكل أزمة لكل الراغبين في تأسيس جمعيات أو مؤسسات أهلية والتي تبدأ من الحصول على الموافقة لإشهار التأسيس وهو الأمر الذي يستغرق في العادة أشهر عدة على أفضل تقدير خاصة للعاملين في مجال حقوق الانسان او التنمية بنهج حقوقي، وقد ترفض الجهات المختصة في النهاية منح الترخيص الأمر الذي دفع بالكثير من المنظمات للجوء للقضاء للحصول على الإشهار. وقد أتاح قانون الجمعيات الأهلية الصادر عام 2002 لوزارة التضامن الاجتماعي –الشئون الاجتماعية وقت صدور القانون – الحق في التدخل في كافة أعمال المنظمات الأهلية، هذا بخلاف ما وضعه من عراقيل أمام تأسيس المنظمات الأهلية. لكن ليست القوانين والتشريعات هي موضوع هذه النقطة في بحثنا، بل ما نتج عنها من تداعيات على الأشكال القانونية للمنظمات العاملة في مجالات التنمية بنهج حقوقي والمنظمات الناشطة في مجال حقوق الانسان.

فلقد لاحظنا ضمن نتائج دراستنا وجود تنوع في الأطر القانونية للجهات العاملة في هذه المجالات، بعدما قررنا اختيار عينة الدراسة بناء على مجالات نشاطهم بغض النظر عن الأطر القانونية التي يعملون من خلالها، وهي المنظمات التنموية العاملة بنهج حقوقي و تلك الناشطة في مجال حقوق الانسان.

وقد كانت الأطر القانونية للمنظمات المشاركة في هذه الدراسة كما يلي:-

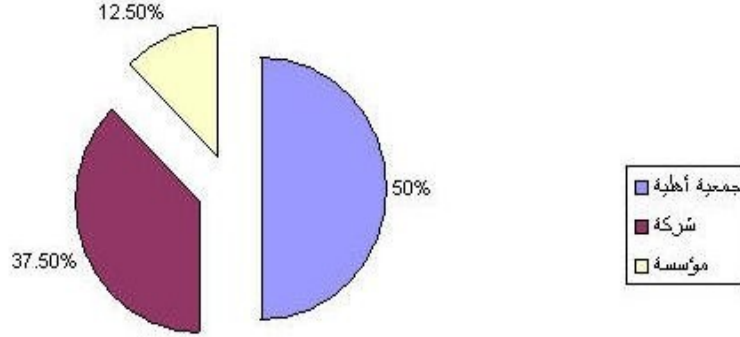
شكل رقم (1) الأطر القانونية للمنظمات العاملة في مجالات التنمية بنهج حقوقي وحقوق الانسان



ويعبر الشكل السابق عن توزيع الأطر القانونية لمجمل المنظمات المشاركة في هذه الدراسة، ويظهر من خلال الشكل أن أكبر نسبة للأطر القانونية كانت للشركات بنسبة بلغت 44% الأمر الذي يعطي مؤشراً حول لجوء قسم كبير من المنظمات العاملة في مجالات التنمية بنهج حقوقي وحقوق الإنسان للعمل خارج نطاق وزارة التضامن الاجتماعي خوفاً من التدخلات و العراقيل القانونية. كما يبين الشكل أن 40% من المنظمات تعمل ضمن إطار الجمعيات الأهلية، 12% يعمل ضمن إطار المؤسسات الأهلية ليصبح إجمالي الناشطين ضمن مظلة وزارة التضامن الاجتماعي 52% من المنظمات العاملة في هذه القطاعات و المشاركة ضمن هذه الدراسة.

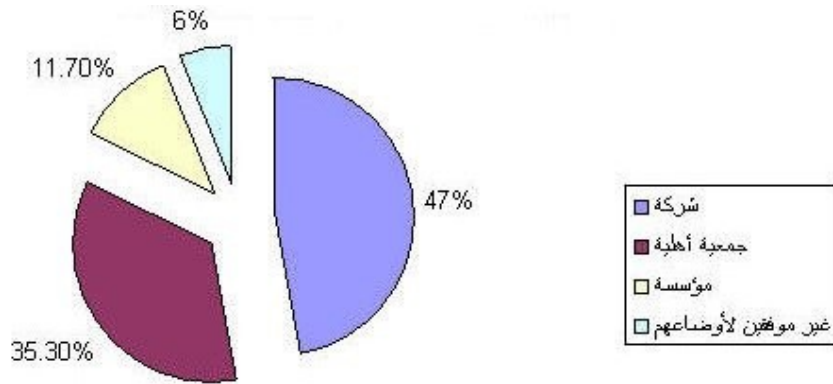
كما يشير الشكل إلى أن 4% لم يوافقوا أوضاعهم القانونية يعد، ليصبح عدد العاملين خارج مظلة وزارة التضامن الاجتماعي 48% من إجمالي العينة المشاركة في الدراسة، ويعزز وجهة النظر القائلة بأن العمل تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي منفر للمنظمات العاملة في مجالات التنمية بنهج حقوقي وحقوق الانسان. و يوضح القسم التالي توزيع الأطر القانونية بين حقلي التنمية بنهج حقوقي، وحقوق الانسان كل على حدى.

شكل رقم (2) الأطر القانونية للمنظمات العاملة في مجال التنمية بنهج حقوقي



يظهر الشكل (2) أن 50% من المنظمات العاملة في مجال التنمية بنهج حقوقي تعمل ضمن إطار الجمعيات الأهلية، كما تعمل نسبة 12.5% ضمن إطار المؤسسات الأهلية. أما الإطار القانوني لكشركات فتعمل تحت مظلته 37.5% من هذه المنظمات. مما يعطي مؤشراً حول تفضيل المنظمات العاملة في مجال التنمية العمل تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي، والتي بلغت 62.5%، نظراً لطبيعة عملها القائم على المشاركة في التنمية و المرتكز عادة في نطاقات جغرافية محددة في أغلب الأحيان، الأمر الذي يقلل بنسبة كبيرة من احتماليات صدامها مع أجهزة الدولة ومؤسساتها.

شكل رقم (3) الأطر القانونية للمنظمات العاملة في مجال حقوق الانسان



يظهر الشكل (3) أن نسبة 47% من المنظمات العاملة في مجال حقوق الانسان تعمل في إطار الشركات، بينما تعمل 35.3% تحت الإطار القانوني للجمعيات الأهلية، 11.7% ضمن إطار المؤسسات الأهلية. لتصبح نسبة العاملين تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي 47% لتتساوى نسبة المنظمات العاملة في مجال حقوق الانسان كشركات من جهة، وجمعيات ومؤسسات أهلية، وهو الأمر الذي يعزز فكرة نفور المنظمات الحقوقية من العمل تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي ويدفعها للعمل بعيداً عن مظلتها حتى لا تتعرض لتدخلاتها في شئونها وبرامجها.

كما يبين الشكل أن نسبة 6% لم توفق أوضاعها الأمر الذي يرفع نسبة العاملين خارج مظلة وزارة التضامن الاجتماعي إلى 53% ، ويعود هذا في أغلب الأحوال لطبيعة عمل الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان القائم على السعي لتحسين القوانين والتشريعات وتطبيق معايير حقوق الإنسان في الممارسات والقوانين والتشريعات. وهو الأمر الذي يتسبب لها عادة في صدمات مع أجهزة الدولة ومؤسساتها، وهو في اعتقادنا السبب الرئيسي لسعيها للعمل بعيداً عن مظلة وزارة التضامن الاجتماعي التي تمثل جزءاً من الحكومة و بالتالي فهي جزء من مؤسسات الدولة، والتي تتسبب تدخلاتها في إعاقة أداء هذه المنظمات لأدوارها.

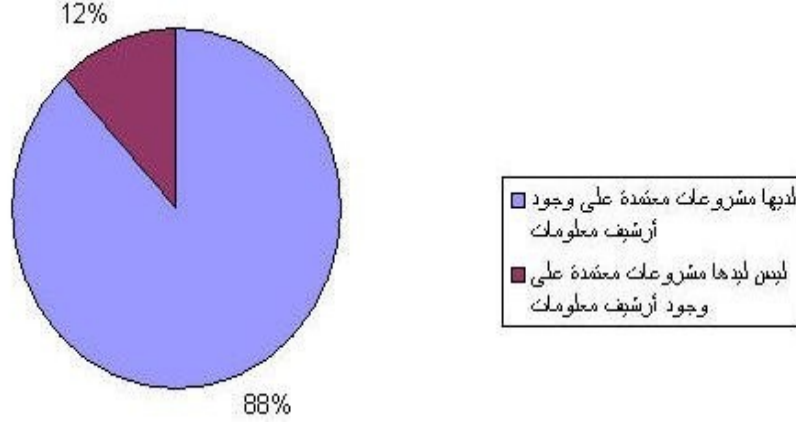
2. المجتمع المدني والمعلومات

يبحث هذا القسم من الدراسة مقدار اعتماد منظمات المجتمع المدني محل الدراسة على المعلومات لتنفيذ وإدارة مشروعاتهم، بلاعتماد على قياس عدد المنظمات التي لديها أنشطة ومشروعات معتمدة على وجود أرشيف معلوماتٍ وماهي مصادر المعلومات التي تعتمد عليها هذه المنظمات؟ وما هي الرق التي تتبعها المنظمات لحفظ هذه المعلومات؟ وما هو مقدار اعتمادها على التقنيات الحديثة سواء للحصول على هذه المعلومات؟ أو في أساليب حفظها؟ وكيفية إعادة إنتاج ونشر ما ينتج عن هذه المعلومات من أبحاث ودراسات؟ بصورة عامة يحاول هذا القسم من الدراسة الاجابة قدر المستطاع عن هذه الاسئلة من خلال العينة التي شاركت - مشكورة - معنا في هذه الدراسة.

أ- المؤسسات التي تعتمد مشروعاتها على وجود أرشيف معلومات

أظهرت نتائج الدراسة أن 88% من عينة البحث لديها أنشطة ومشروعات تعتمد على وجود أرشيف معلومات بينما ليس لدى 12% من المنظمات المشاركة أنشطة أو مشروعات تعتمد على وجود أرشيف معلومات. أنظر شكل (4).

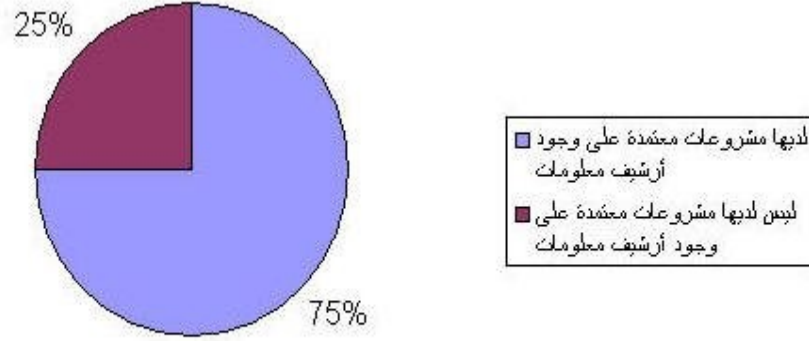
شكل رقم (4) المنظمات التي لديها أنشطة ومشروعات تعتمد على وجود أرشيف معلومات



* المنظمات التنموية:-

كان نصيب المنظمات التنموية التي لديها أنشطة ومشروعات تعتمد على وجود أرشيف معلومات من إجمالي المنظمات التنموية 75%، مقابل 25% ليست لديها أنشطة ومشروعات معتمدة على وجود أرشيف معلومات. أنظر شكل (5)

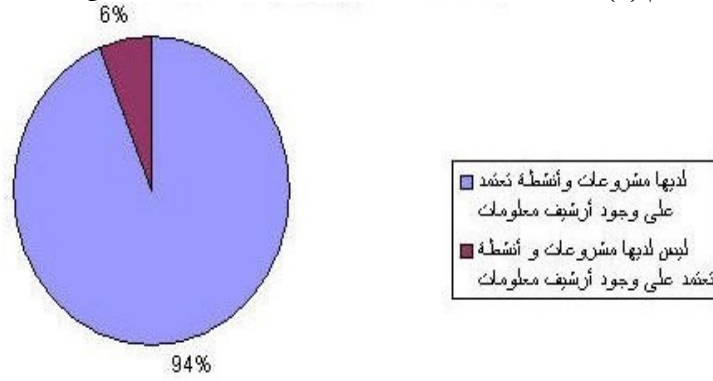
شكل رقم (5) اعتماد أنشطة ومشروعات المنظمات التنموية على أرشيف معلومات



*المنظمات الحقوقية:-

أظهرت النتائج أن 94% من منظمات حقوق الانسان لديها مشروعات وأنشطة تعتمد على وجود أرشيف معلومات، مقابل 6% لم يكن لديها أنشطة ومشروعات معتمدة على وجود أرشيف معلومات. أنظر شكل (6).

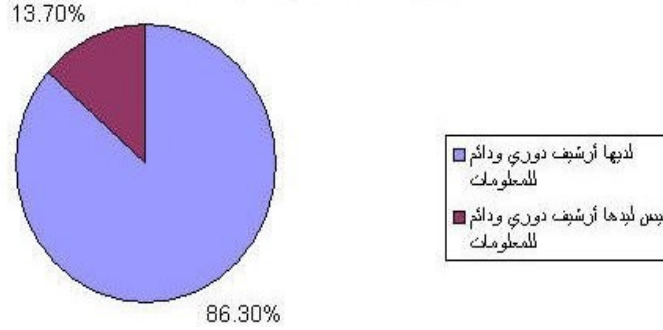
شكل رقم (6) اعتماد أنشطة ومشروعات منظمات حقوق الانسان على أرشيف معلومات



ب- وجود أرشيف دوري ودائم للمعلومات

واستكمالاً للتساؤل السابق طرحت الدراسة تساؤلاً حول وجود أرشيف دوري ودائم للمعلومات لدى المنظمات التي تعتمد أنشطتها ومشروعاتها على وجود أرشيف للمعلومات فكانت النتائج كما يظهر الشكل التالي:-

شكل رقم (7) وجود أرشيف دوري ودائم للمعلومات لدى المنظمات التي تعتمد أنشطتها ومشروعاتها على وجوده

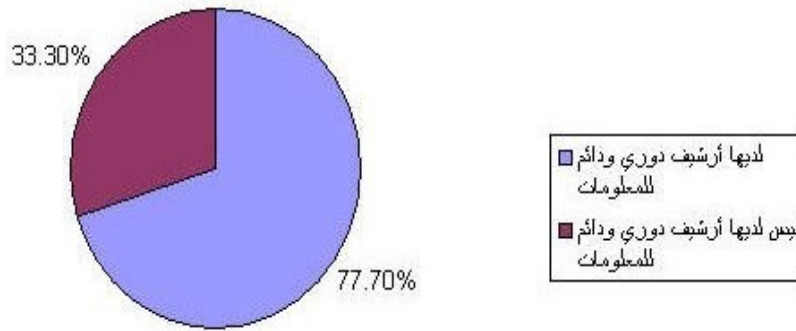


ويظهر من الشكل رقم (7) أن 86.3% من المنظمات التي لديها أنشطة ومشروعات معتمدة على وجود أرشيف معلومات تملك أرشيف دوري ودائم للمعلومات تتفاوت إمكاناتها حسب موارد كل منظمة واهتماماتها ومجالات نشاطها، بينما تعاني نسبة 13.7% من عدم وجود أرشيف دوري ودائم للمعلومات على الرغم من احتياجها إليه في أنشطتها ومشروعاتها. وقد أرجعت هذه المنظمات عدم وجود أرشيف دوري ودائم للمعلومات لديها إلى ضعف الموارد والإمكانات المادية التي تحول دون تمكنها من تأسيس هذا الأرشيف. هذا كما تفاوتت كم مصادر المعلومات بين المنظمات التي لديها أرشيف دوري ودائم للمعلومات بين 30 مصدر مختلف للمعلومات في حده الأقصى، و 4 مصادر في حده الأدنى.

المنظمات التنموية:-

كانت النسبة للمنظمات التنموية التي لديها أنشطة ومشروعات تعتمد على وجود أرشيف معلومات و التي تملك أرشيف دوري ودائم لها 66.7%، بينما افتقدت نسبة 33.3% من الجمعيات التي لديها أنشطة ومشروعات معتمدة على وجود أرشيف معلومات لهذا الأرشيف. أنظر شكل (8).

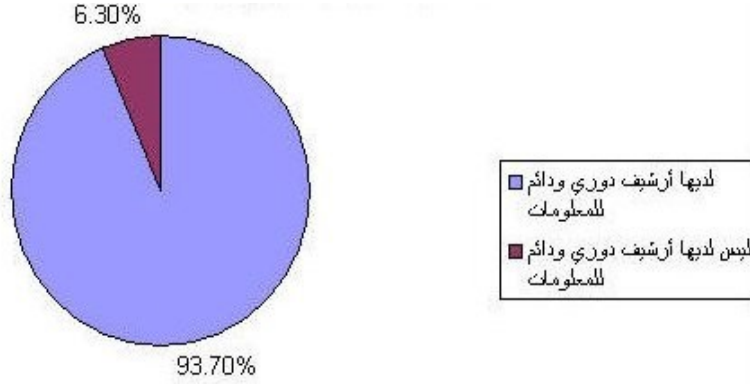
شكل رقم (8) وجود أرشيف دوري ودائم للمعلومات لدى المنظمات التنموية المعتمدة أنشطتها ومشروعاتها على وجوده



*المنظمات الحقوقية:-

أظهرت النتائج أن نسبة المنظمات الحقوقية التي لديها أنشطة ومشروعات معتمدة على وجود أرشيف معلومات وتملك أرشيف دوري ودائم للمعلومات 93.7% من المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، بينما لم تملك نسبة 6.3% من هذه المنظمات أرشيف دوري ودائم للمعلومات. أنظر شكل (9).

شكل رقم (9) وجود أرشيف دوري ودائم للمعلومات لدى المنظمات الحقوقية المعتمدة أنشطتها ومشروعاتها على وجوده



يظهر مما سبق امتلاك نسبة أكبر من المنظمات الحقوقية التي لديها مشروعات وأنشطة تعتمد على وجود أرشيف معلومات على أرشيف دوري ودائم للمعلومات بنسبة بلغت 93.7% من المنظمات الحقوقية. بينما بلغت هذه النسبة بين المنظمات التنموية 66.7% من العينة موضع الدراسة.

ج - مصادر معلومات الأرشيف

بخلاف المصادر المتخصصة للمعلومات تبعاً لحقل نشاط كل منظمة، فإن الأرشيف الصحفي هو المصدر المصدر الأول للمعلومات لدى منظمات المجتمع المدني سواء التنموي منها أو الحقوقي. وقد تفاوتت نسبة أهمية دوريات عن أخرى سواء في الدوريات اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية أو الفصلية. أنظر شكل (10).

شكل رقم (10) الدوريات التي تعتمد عليها أرشيفات منظمات المجتمع المدني كمصدر للمعلومات

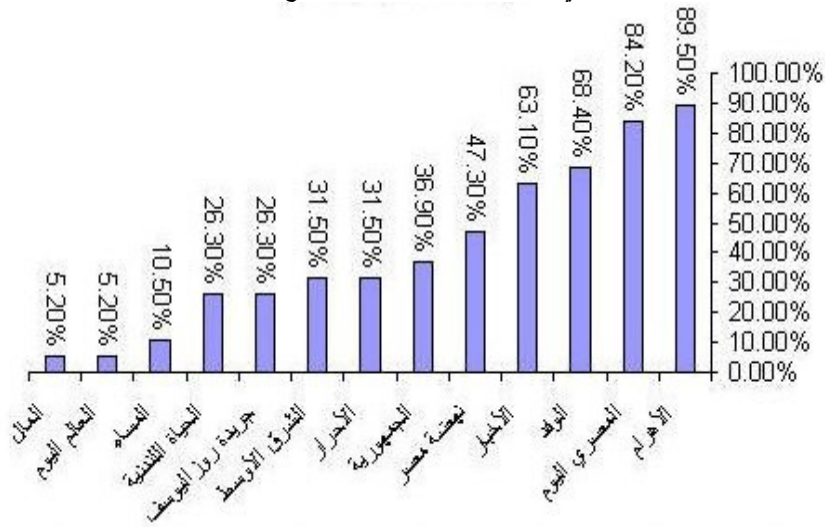
النسبة المئوية	الدورية	النسبة المئوية	الدورية	النسبة المئوية	الدورية
10.50%	أكتوبر	31.50%	الأحرار	89.50%	الأهرام
5.20%	آخر ساعة	31.50%	الأسبوع	84.20%	المصري اليوم
5.20%	المختار الإسلامي	31.50%	الشرق الأوسط	68.40%	الوفد
5.20%	النبا	26.30%	جريدة روز اليوسف	63.10%	الأخبار
5.20%	العالم اليوم	26.30%	الحياة اللندنية	57.90%	الأهالي
5.20%	صوت الأزهر	26.30%	القاهرة	57.90%	العربي
5.20%	العال	21%	وطني	57.90%	الدستور
5.20%	أخبار البرلمان	21%	الأهرام العربي	52.60%	صوت الأمة
5.20%	وجهات نظر	21%	المصور	47.30%	نهضة مصر
5.20%	الهلال	21%	التجمع	47.30%	الفجر
5.20%	الديمقراطية	15.80%	حواء	42.10%	مجلة روز اليوسف
5.20%	السياسة الدولية	10.50%	المساء	36.90%	الجمهورية
5.20%	أحوال مصرية	10.50%	الميدان	36.90%	الغد
		10.50%	الأهرام الاقتصادي	31.50%	الكرامة

يظهر من الشكل رقم (10) احتلال جريدة الأهرام للمركز الأول بين كل الدوريات التي تعتمد عليها منظمات المجتمع المدني كمصدر للمعلومات واعتماد نسبة 89.5% من منظمات المجتمع المدني عليها كمصدر للمعلومات، وتلتها في المركز الثاني جريدة المصري اليوم بنسبة 84.2% كمصدر للمعلومات، ثم تلتهم جريدة الوفد في المركز الثالث بنسبة 68.4% متقدمة بذلك على جريدة الأخبار التي حلت في المركز الرابع من حيث اعتماد المنظمات عليها بنسبة بلغت 63.1%. وفي المركز الخامس تساوت كل من صحف الأهالي، و العربي، والدستور بنسبة 57.9%، وحصلت جريدة صوت الأمة على المركز السادس بنسبة 52.6%، في استقرت صحيفتي نهضة مصر، والفجر في المركز السابع بنسبة 47.3%. في المركز الثامن حلت مجلة روز اليوسف بنسبة 42.1%، وتلتها صحيفتي الجمهورية، والغد في المركز التاسع بنسبة 36.9%، وتساوى في المركز العاشر كلاً من صحف الكرامة، والأحرار، الأسبوع، والشرق الأوسط بنسبة 31.54%. أما المركز الحادي فقد تقاسمته صحف الحياة اللندنية، روز اليوسف، والقاهرة بنسبة 26.3%، توزع المركز الثاني عشر بين جريدة وطني ومجلتي الأهرام العربي، المصور بنسبة 21%. المركز الثالث عشر كان من نصيب مجلة حواء بنسبة بلغت 15.8% تلتها في المركز الرابع عشر صحيفتي المساء، والميدان ومجلتي الأهرام الاقتصادي وأكتوبر بنسبة 10.5%.

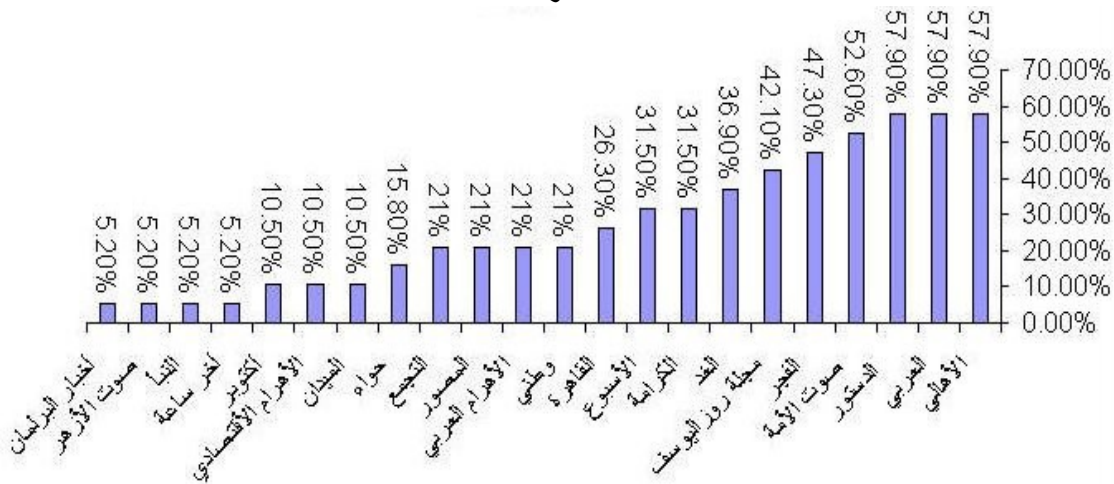
أما صحف العالم اليوم، النبأ، صوت الأزهر، المال، أخبار البرلمان، ومجلات آخر ساعة، المحtar الإسلامي، وجهات نظر، الهلال، الديمقراطية، السياسة الدولية، أحوال مصرية فقد احتلت بالتساوي المركز الخامس عشر بنسبة بلغت 5.2% من منظمات المجتمع المدني التي لديها أرشيف دوري ودائم للمعلومات.

هذا وتظهر النتائج السابقة وجود تفاوتاً كبيراً في الأهمية لدى منظمات المجتمع المدني المشاركة في الدراسة بالنسبة للدوريات، فالدوريات اليومية قد احتلت المراكز الأولى لدى غالبية المنظمات كمصدر للمعلومات، نلتها في الدوريات الأسبوعية. بينما تساوت الدوريات الشهرية والفصلية من حيث مقدار اعتماد أرشيفات المنظمات عليها كمصدر للمعلومات. أنظر الأشكال (11)، (12)، (13).

شكل رقم (11) ترتيب الدوريات اليومية التي تعتمد عليها منظمات المجتمع من حيث كثافة الاعتماد عليها كمصدر للمعلومات



شكل رقم (12) ترتيب الدوريات الأسبوعية التي تعتمد عليها منظمات المجتمع من حيث كثافة الاعتماد عليها كمصدر للمعلومات



شكل رقم (13) ترتيب الدوريات الشهرية والفصلية التي تعتمد عليها منظمات المجتمع من حيث كثافة الاعتماد عليها كمصدر للمعلومات



وتظهر الجداول السابقة التفاوت الشاسع بين الأهمية من حيث اعتماد أرشيفات منظمات المجتمع المدني على الدوريات اليومية بنسبة بلغت 89.5% لجريدة الأهرام التي تصدرت النسبة الأعلى بين الدوريات اليومية من حيث اعتماد أرشيف المنظمات عليها. وهي النسبة التي يقابلها في المركز الأول من الدوريات الأسبوعية كلاً من صحف الأهالي، العربي، والدستور بنسبة بلغت 57.9% وبفارق عن الأهرام بفارق يزيد على 30% التي احتلت المركز الأول بشكل عام. بينما يتسع الفارق تماماً عند النظر إلى الدوريات الشهرية والفصلية التي لم تتجاوز نسبة الاعتماد عليها 5.2% بفارق شاسع بينها وبين الدوريات اليومية والأسبوعية. أنظر شكل (14)

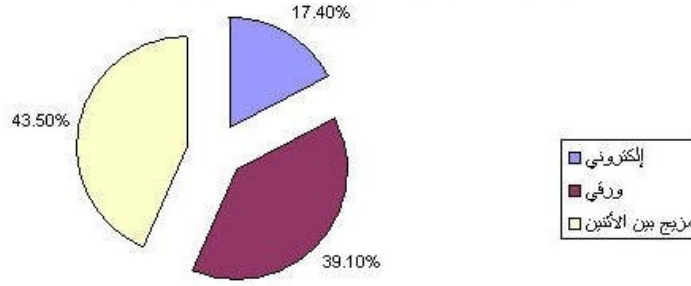
شكل رقم (14) التفاوت بين أهم الدوريات اليومية والأسبوعية و الشهرية والفصلية كمصدر لأرشيف معلومات منظمات المجتمع المدني

النسبة	الدورية	الإصدار
89.50%	الأهرام	يومي
57.90%	الأهالي، العربي، الدستور	أسبوعي
5.20%	المختار الإسلامي، وجهات نظر، الهلال، الديمقراطية، السياسة الدولية، أحوال مصرية	شهري وفصلي

د – أساليب حفظ الأرشيف

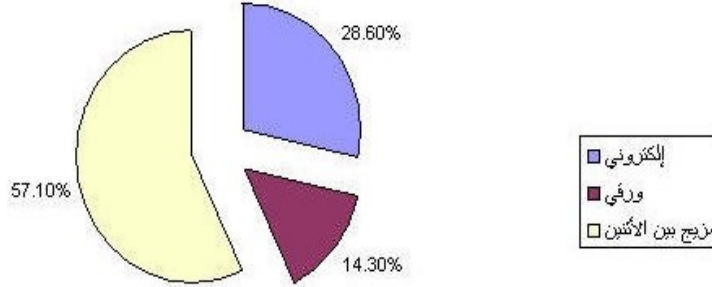
النقطة التالية في هذه الدراسة تتناول كيفية حفظ منظمات المجتمع المدني لأرشيفها الذي تعتمد عليه في أنشطتها ومشروعاتها. ويوضح الشكل (15) أسلوب حفظ الأرشيف لدى عينة الدراسة.

شكل رقم (15) أساليب حفظ منظمات المجتمع المدني لأرشيفها المعلوماتي

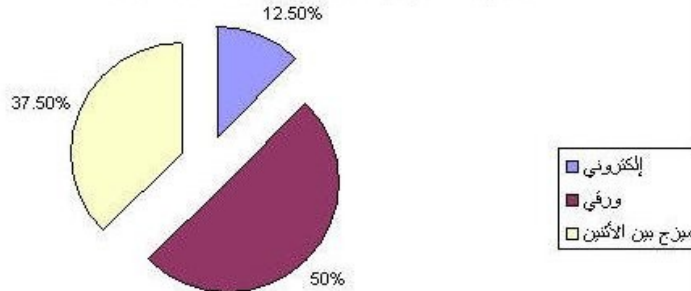


يظهر شكل رقم (15) أن نسبة 17.4% من منظمات المجتمع المدني تحفظ أرشيفاتها المعلوماتية عبر وسائط إلكترونية، بينما تعتمد نسبة 39.1% من المنظمات إلى حفظ أرشيفها بالشكل الورقي التقليدي. في حين أن 43.5% من المنظمات تمزج بين الأسلوبين طبقاً لإمكانيات كل منظمة. هذا فيما يتعلق بإجمالي المنظمات المشاركة في الدراسة والتي تملك أرشيفات معلومات، لكن هذه النسب تختلف بين المنظمات التنموية العاملة بنهج حقوقي، و المنظمات الحقوقية المشاركة في الدراسة كما يظهر في الأشكال (16)، (17)

شكل رقم (16) أساليب حفظ أرشيف معلومات المنظمات التنموية



شكل رقم (17) أساليب حفظ أرشيف معلومات المنظمات الحقوقية

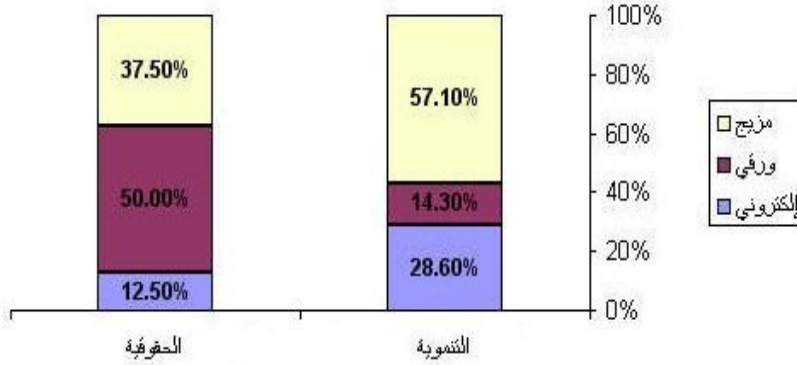


يظهر الشكلان السابقان وجود تفاوت كبير بين المنظمات التنموية ونظيرتها الحقوقية في أسلوب حفظ أرشيف معلوماتها حيث تظهر النتائج تقدم المنظمات التنموية على نظيرتها الحقوقية في الاعتماد على التقنيات الحديثة لحفظ أرشيفها المعلوماتي. فبينما تحفظ نسبة 28.6% من المنظمات التنموية أرشيفها المعلوماتي عبر وسائط إلكترونية، فإن النسبة التي تحفظ أرشيفها إلكترونياً من المنظمات الحقوقية لم تزد على 12.5%.

وبينما تعتمد نسبة 14.3% من المنظمات التنموية على الأسلوب الورقي التقليدي لحفظ أرشيفاتها، فإن 50% من المنظمات الحقوقية تحفظ أرشيفها بالأسلوب الورقي التقليدي.

وأظهرت النتائج اعتماد 57.1% من المنظمات التنموية على المزج بين الوسائط الإلكترونية والأسلوب الورقي التقليدي لحفظ الأرشيف، فإن نسبة 37.5% من المنظمات الحقوقية تعتمد هذا الأسلوب. أنظر شكل (18).

شكل رقم (18) مقارنة لأساليب حفظ المعلومات بين المنظمات التنموية والحقوقية



3. المجتمع المدني والمعلومات

سعت الدراسة إلى التعرف على مقدار اعتماد منظمات المجتمع المدني على الوسائط التقنية الحديثة لإستقبال وحفظ وإرسال المعلومات مثل الكمبيوتر وشبكة الإنترنت. وما أتاحه هذان الوسيطان من طفرات في مجال الحصول على المعلومات وحفظها وإعادة إنتاجها والتوسع في نشرها عبر الإنترنت. لذا سعت الدراسة للتعرف على البنية التقنية للمنظمات المشاركة في الدراسة بداية من التعرف على الممتاح لدى المنظمات من أجهزة، مروراً بسبل الاتصال بالإنترنت، والتواصل بين أعضاء المنظمة الواحدة، وصولاً لما أتاحتها التقنيات الحديثة من سبل للتوسع والانتشار لإنتاج منظمات المجتمع المدني.

أ- توافر أجهزة الكمبيوتر

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة عدد العاملين في كافة منظمات المجتمع المدني المشاركة في الدراسة إلى عدد أجهزة الكمبيوتر لديها أن هناك عدد (1) جهاز كمبيوتر لكل (1.44%) عامل في هذه المنظمات. انظر شكل (19)

شكل رقم (19) نسبة العاملين لعدد أجهزة الكمبيوتر بمنظمات المجتمع المدني

عدد العاملين	عدد الأجهزة	النسبة
٢٣٢	٢٢٣	١,٤٤ عامل لكل جهاز

لكن وإن كانت هذه هي النسبة الإجمالية لعدد العاملين بالمنظمات بالمقارنة بعدد أجهزة الكمبيوتر الموجودة لديها، إلا أن هناك تفاوتاً طفيفاً بين المنظمات التنموية ونظيرتها الحقوقية في الإجمالي العام لكل قطاع منهما، بينما توجد تفاوتات شاسعة بين أكثر الجمعيات امتلاكاً لأجهزة الكمبيوتر وتلك التي تملك أقل عدد كما يظهر فيما يلي:-

شكل رقم (20) إجمالي عدد العاملين إلى عدد أجهزة الكمبيوتر في المنظمات التنموية

عدد العاملين	عدد الأجهزة	النسبة
١١٧	٩٠	١,٣ عامل لكل جهاز

شكل رقم (21) إجمالي عدد العاملين إلى عدد أجهزة الكمبيوتر في المنظمات الحقوقية

عدد العاملين	عدد الأجهزة	النسبة
٢٠٦	١٣٣	١,٥٤ عامل لكل جهاز

على الرغم من التقارب في نسب توزيع إجمالي عدد العاملين في كلاً من المنظمات التنموية والحقوقية نسبة إلى عدد الأجهزة المتوافرة لديها والذي بلغ 1.3 عامل لكل جهاز في المنظمات التنموية، و 1.54 عامل لكل جهاز في إجمالي العاملين في المنظمات الحقوقية مع النسبة الإجمالية لعدد العاملين إلى العاملين في القطاعين معاً والتي بلغت 1.44 لكل جهاز كمبيوتر إلا أن هناك فروقاً شاسعة بين المنظمات نفسها في نسبة العاملين لأجهزة الكمبيوتر. فالبنسبة للمنظمات التنموية تتراوح أعلى نسبة وجود جهاز لكل عامل بإحدى المنظمات فإن هذه النسبة تصل إلى جهاز لكل 4.25 عاملين. شكل (22)

شكل رقم (22) أعلى وأقل نسب الأجهزة إلى العاملين في المنظمات التنموية

أعلى نسبة	جهاز لكل عامل
أقل نسبة	جهاز لكل ٤,٢٥ عاملين

أما بالنسبة للعاملين في المنظمات الحقوقية فقد ظهر تفاوت بالغ في النسب. فبينما توجد منظمات لديها أجهزة تزيد على عدد العاملين بها بلغت في حدها الأقصى 1.8 جهاز لكل عامل، بلغت في حدها الأدنى عدد (1) جهاز لكل 7.5 عامل. شكل (23)

شكل (23) أعلى وأقل نسب العاملين إلى الأجهزة في المنظمات الحقوقية

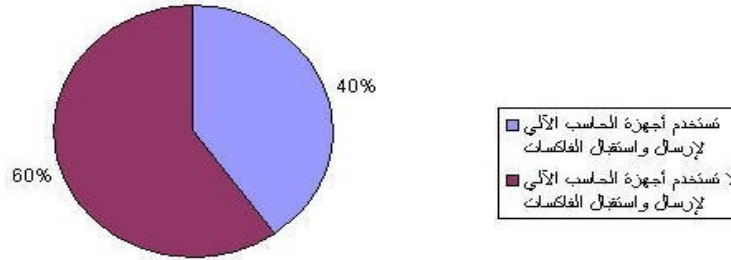
أعلى نسبة	١,٨ جهاز لكل عامل
أقل نسبة	١ جهاز لكل ٧,٥ عامل

يظهر مما سبق وجود حاجة للتنسيق بين المنظمات التي تملك أجهزة فائضة عن حاجاتها وتلك التي تعاني من نقص في المعدات.

ب - استخدامات أجهزة الكمبيوتر

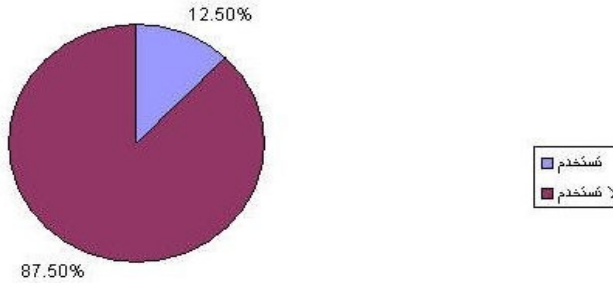
أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة 100% من المنظمات المشاركة في هذه الدراسة تستخدم أجهزة الكمبيوتر في الشؤون التالية:-
1 - إرسال واستقبال البريد الإلكتروني.
2 - كتابة الأوراق الخاصة بالمنظمة.
3 - البحث عن المعلومات عبر شبكة الإنترنت.
كما أظهرت النتائج أن نسبة 40% من المنظمات تعتمد على الكمبيوتر لإرسال واستقبال الفاكسات، بينما لا تزال نسبة 60% تعتمد على أجهزة الفاكس العادي. شكل (24).

شكل رقم (24) استخدام أجهزة الكمبيوتر لإرسال واستقبال الفاكسات

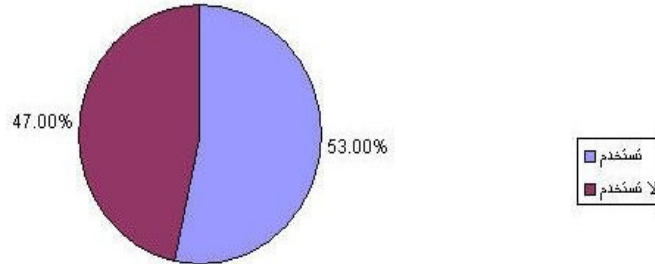


وقد أظهرت النتائج وجود تفاوت بين المنظمات التنموية وتطيرتها الحقوقية في استخدام هذه الخاصية في أجهزة الكمبيوتر حيث اعتمدت المنظمات التنموية على هذه الخاصية بنسبة لم تزد على 12.5% بينما اعتمدت نظيرتها الحقوقية على هذه الخاصية بنسبة وصلت إلى 53%. أشكال (25) و(26).

شكل رقم (25) اعتماد المنظمات التنموية على أجهزة الكمبيوتر لإرسال واستقبال الفاكسات



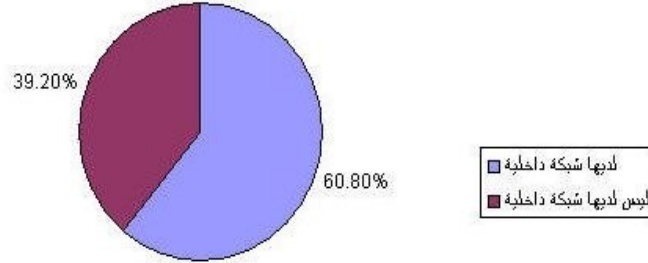
شكل رقم (26) اعتماد المنظمات الحقوقية على الكمبيوتر لإرسال واستقبال الفاكسات



ج - الربط الداخلي بين أجهزة الكمبيوتر

بخلاف المنظمات التي لا تملك إلا جهاز كمبيوتر واحد أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المنظمات الأخرى لا تمتلك شبكات داخلية (نيتوورك) بين أجهزة الكمبيوتر وقد بلغت نسبتهم 60.8% من المنظمات، بينما لم توجد لدى نسبة 39.2% من المنظمات شبكات ربط داخلية. شكل (27).

شكل رقم (27) توافر شبكات داخلية بين أجهزة الكمبيوتر بالمنظمات

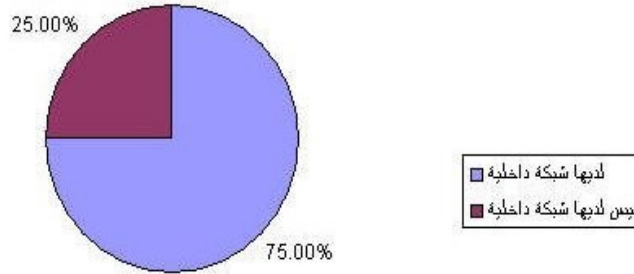


هذا وقد تفاوتت النسب بين المنظمات التنموية ونظيرتها الحقوقية في هذه النقطة كما يلي:-

*المنظمات التنموية

أظهرت النتائج أن نسبة 75% من المنظمات التنموية لديها شبكات ربط داخلي بينما لم تمتلك نسبة 25% شبكات داخلية. شكل (28).

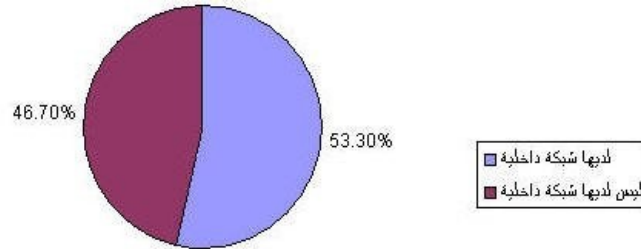
شكل رقم (28) الشبكات الداخلية بين أجهزة المنظمات التنموية



*المنظمات الحقوقية:-

بلغت نسبة المنظمات الحقوقية التي يوجد لديها شبكات ربط داخلي 53.3%، بينما لم يكن لدى 46.7% شبكات ربط داخلية. شكل (29).

شكل رقم (29) الشبكات الداخلية بين أجهزة المنظمات الحقوقية

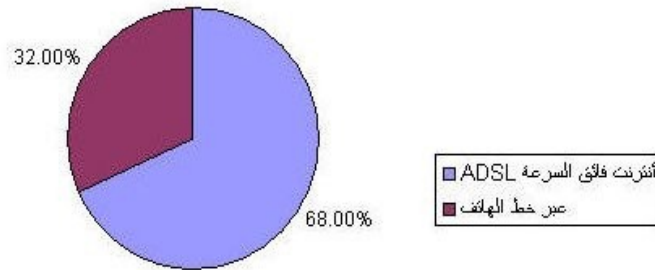


هذا ولم تكن لدى أي من المنظمات التي شاركت في البحث شبكات أو برامج إدارة مؤسسية.

د-كيفية الاتصال بالانترنت

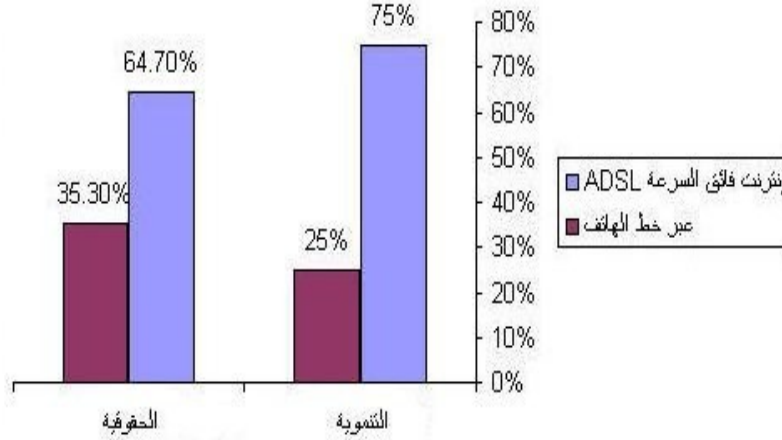
بينت نتائج الدراسة أن نسبة 68% من المنظمات المشاركة في الدراسة تتصل بالانترنت عبر الاتصال فائق السرعة ADSL ، بينما تتصل نسبة 32% عبر خط الهاتف. شكل (30).

شكل رقم (30) سبل الاتصال بالانترنت



هذا وقد كانت نسب سبل الاتصال بالانترنت متقاربة بين المنظمات التنموية والحقوقية.. حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت فائق السرعة ADSL 75% بين المنظمات التنموية، في مقابل نسبة 64.7% بين المنظمات الحقوقية. بينما بلغ عدد المتصلين عبر خط الهاتف 25% للمنظمات التنموية وقابلتها نسبة 35.3% بين المنظمات الحقوقية. شكل (31).

شكل رقم (31) سبل اتصال المنظمات التنموية والحقوقية بالانترنت

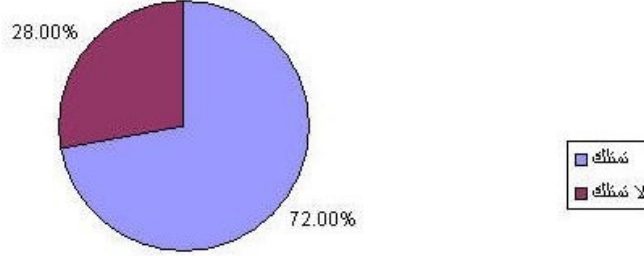


هـ - المواقع الالكترونية:

تعتبر المواقع الالكترونية احد ابسط طرق الاعلان عن نشاط اي منظمة، كما تمثل وجودا دائما للتعريف بأى منظمة وأنشطتها، وتمثل المواقع الالكترونية وسيلة الكترونية واسعة الانتشار مقارنة بكلفة الوسائل الاعلامية الاخرى .

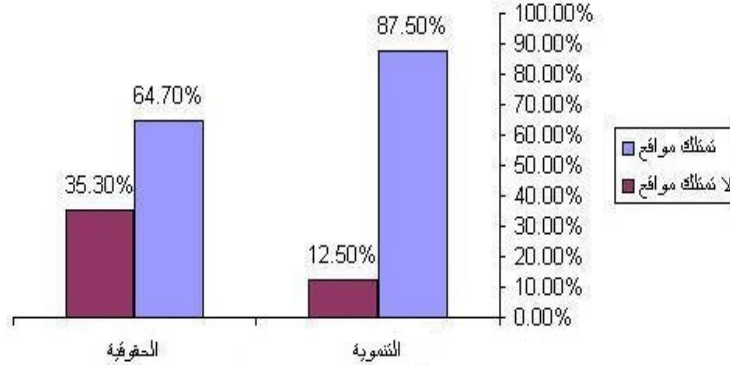
وقد أظهرت نتائج الدراسة ان نسبة 72% من المنظمات المشاركة بالدراسة لديها مواقع الكترونية، بينما لم تمتلك نسبة 28% من المنظمات مواقع الكترونية. شكل (32).

شكل رقم (32) امتلاك المنظمات لمواقع الكترونية



وقد تفاوتت نسبة المنظمات التي لديها مواقع الكترونية بين المنظمات التنموية ونظيرتها الحقوقية. فبينما امتلكت نسبة 87.5% من المنظمات التنموية مواقع الكترونية، لم تمتلك نسبة 12% مواقع الكترونية. كما أظهرت النتائج ان 64.7% من المنظمات الحقوقية لديها مواقع الكترونية بينما لم تمتلك نسبة 35.3% مواقع الكترونية. شكل (33).

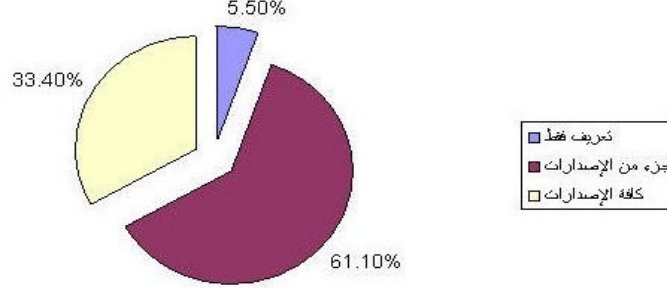
شكل رقم (33) امتلاك المنظمات التنموية والحقوقية لمواقع إلكترونية



و- محتويات المواقع الالكترونية

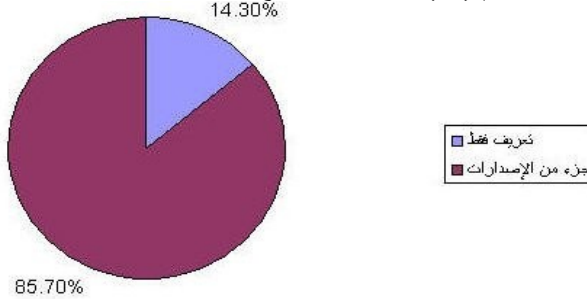
أظهرت نتائج الدراسة ان المنظمات التي تملك مواقع الكترونية تتفاوت اساليب استخدامها لها وما تضمنه هذه المواقع من محتوى تراوح فى حده الأدنى بين وجود تعريف بالمنظمة فقط، وفى حده الأقصى احتوى على كافة اصدارات المنظمة . شكل (34).

شكل رقم (34) محتويات المواقع الالكترونية للمنظمات



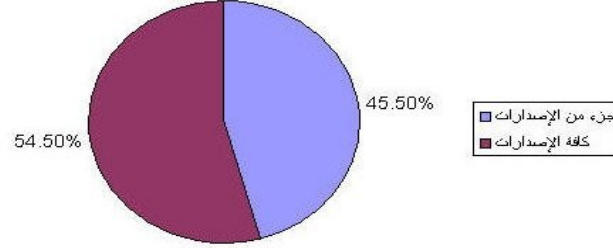
يظهر من الشكل (34) ان نسبة 5.5% من المنظمات اكتفت بوضع تعريف بالمنظمة فقط على الموقع الالكتروني، بينما كانت نسبة 61.1% من مواقع المنظمات تشتمل على التعريف بالمنظمة وجزء من اصداراتها. ولم تستفد من المواقع الالكترونية بشكل تام سوى نسبة 33.4% وهى النسبة اللتي اشتملت مواقعها على كل ما يخص المنظمة بداية من التعريف بها ونهاية بكافة اصداراتها. وهنا ايضا اظهرت النتائج اختلاف النسب بشكل كبير بين المنظمات التنموية ونظيراتها الحقوقية. حيث اكتفت نسبة 85.7% من المنظمات التنموية باتاحة جزء من اصدارتها عبر مواقعها الالكترونية، بينما وضعت نسبة 14.3% من المنظمات التنموية تعريف بالمنظمة فقط على الموقع، فيما لم تتح اى منظمة تنموية كافة اصداراتها على مواقعها الالكترونية. شكل (35).

شكل رقم (35) محتويات المواقع الالكترونية للمنظمات التنموية



اما المنظمات الحقوقية فقد أظهرت النتائج حرصا واضحا منها على إتاحة أكبر قدر ممكن من إصداراتها عبر مواقعها الإلكترونية، حيث وصلت نسبة المنظمات الحقوقية التي تتيح كافة إصداراتها عبر مواقعها الإلكترونية 54.5% بينما كانت نسبة ما يتيح جزء من إصداراته من المنظمات الحقوقية 45.5% ولم تعرض أي منظمة حقوقية تعريف بها فقط على مواقعها. شكل (36).

شكل رقم (36) محتويات المواقع الإلكترونية للمنظمات الحقوقية



خاتمة

يمكننا في نهاية هذه الدراسة إجمال أهم ما تم التوصل إليه من نتائج فيما يلي:-

نسبة تقارب نصف عينة الدراسة قد عمدت إلى العمل خارج مظلة وزارة التضامن الاجتماعي، وعملت تحت إطار الشركات كشكل قانوني لها، هذا وقد ارتفعت هذه النسبة بين المنظمات العاملة في مجال حقوق الانسان عن نظيرتها العاملة في مجال التنمية بشكل حقوقي.

غالبية المنظمات موضوع الدراسة لديها أنشطة ومشروعات معتمدة على وجود أرشيف دوري للمعلومات بنسبة بلغت 88% من عينة الدراسة.

نسبة 86.3% من المنظمات التي لديها مشروعات وأنشطة معتمدة على وجود أرشيف معلومات لديها أرشيف دوري ودائم للمعلومات. وإن كان هناك تفاوتاً في هذه النسبة بين منظمات حقوق الانسان التي بلغت نسبة من لديه هذا الأرشيف منها 93.7%، بينما لم تتعد هذه النسبة 66.7% من المنظمات التنموية.

مثلت الصحف اليومية المصدر الأهم بين مختلف المصادر الصحفية الأخرى للمعلومات لمنظمات المجتمع المدني، ومثلت صحف الأهرام (القومية)، والمصري اليوم (المستقلة)، والوفد(الحرزبية) أبرز مصادر أرشيفات معلومات منظمات المجتمع المدني. ونرجح أن العلاقة بين ارتفاع معدل الاعتماد على الصحف اليومية يرجع إلى طبيعة عمل المنظمات والذي يحتاج إلى الحصول على معلومات جديدة بشكل دوري للقيام بالاشتباكات المطلوبة في مجالات عملها. هذا بينما مثلت الدوريات الأسبوعية المصدر الثاني للأهمية بين مصادر المعلومات فيما كان الاعتماد على الدوريات الشهرية والفصلية هامشياً.

أظهرت النتائج ارتفاع نسبة الاعتماد على التقنيات الإلكترونية الحديثة لحفظ المعلومات بين المنظمات التنموية عنها في نظيرتها الحقوقية حيث بلغت نسبة الاعتماد على الحفظ عبر وسائط إلكترونية في المنظمات التنموية 28.6% مقابل 12.5% للمنظمات الحقوقية، ول اعتماد على مزيج من البين الاسلوبين الورقي والإلكتروني 57.1% في المنظمات التنموية مقابل 37.5% في المنظمات الحقوقية لتظل المنظمات التنموية في المقدمة في هذا الجانب.

اعتماد قسم من منظمات المجتمع المدني على الكمبيوتر كوسيلة اتصال حيث ظهر اعتماد نسبة 40% من المنظمات اعتمادها على الكمبيوتر لإرسال واستقبال الفاكسات، وتراوحت النسبة بين 53% من المنظمات الحقوقية تعتمد على الكمبيوتر لإرسال واستقبال الفاكسات بينما كانت نسبة من يستخدم هذه التقنية بين المنظمات التنموية 12.5%

وجود شبكات ربط داخلية بين الأجهزة في نسبة 60.8% من المنظمات التي تملك أكثر من جهاز كمبيوتر واحد. وتراوحت النسبة بين 75% بين المنظمات التنموية، و 53.3% بين المنظمات الحقوقية.

اعتماد نسبة 68% من المنظمات على الانترنت فائق السرعة للاتصال بشبكة الانترنت، وقد تقاربت النسبة بين القطاعين حيث بلغت النسبة 75% بين المنظمات التنموية، و نسبة 64.7% بين المنظمات الحقوقية.

يوجد لدى 72% من المنظمات مواقع الكترونية، وبلغت هذه النسبة 87.5% بين المنظمات التنموية، 64.7% بين المنظمات الحقوقية.

تتيح نسبة 33.4% من المنظمات كامل انتاجها عبر مواقعها الالكترونية بينما تكتفي نسبة 6.1% بعرض جزء من انتاجها عبر مواقعها.

طرح نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية عدداً من التساؤلات تحتاج إجاباتها إلى مزيد من الدراسات الأكثر تعمقاً وكيفية، مثل العلاقة بين مصادر المعلومات ومحتوى المنتج النهائي المعتمد على هذه المعلومات سواء كان هذا المنتج اشتباكاً تقوم به المنظمات حول إحدى القضايا، أو تقريراً حول قضية ما معتمد على تحليل المواد الصحفية.

كما تطرح العلاقة بين استخدام التقنيات الحديثة وتمكين منظمات المجتمع المدني من تحقيق أهدافها تساؤلات عدة، مثل العلاقة بين الاعتماد على التقنيات الحديثة ورفع كفاءة وتيسير دورات العمل داخل المنظمات. والعلاقة بين الاعتماد على التقنيات الحديثة للتعامل مع المعلومات وما لذلك من أثر على تطوير أداء المنظمات في تحديد أهدافها، وتيسير عمليات البحث وتحديد الاحتياجات بداخلها. أما العلاقة بين الاعتماد على الإنترنت وتحقيق الانتشار للمنظمات سواء على مستوى نشر خبراتها وأهدافها وإنتاجها على أوسع نطاق ممكن، ومقدار التفاعل بين هذه المنظمات و غيرها من المنظمات و الناشطين والمستهدفين بالأنشطة والجمهور العادي فقد طرحت تساؤلات عدة مازالت إجاباتها في حاجة إلى المزيد من البحث للوقوف على نتائج مؤكدة بشأنها.

الملاحق

دعمو لتقنية المعلومات

وحدة البحث

استطلاع لمدى اهتمام منظامة المجتمع المدني على تكنولوجيا
المعلومات

اسم الباحث:.....
تاريخ المقابلة:.....

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

أولاً البيانات الأساسية:

101 – أسم المؤسسة:

102 – أنشطة المؤسسة:

103 – تاريخ بداية نشاط المؤسسة (لو كانت من المؤسسات التي وفقت أوضاعها يرجى السؤال عن عام بدأ النشاط فعلا):

- 104 – الشكل القانوني للمؤسسة: 1 – جمعية أهلية. ()
2 – مؤسسة. ()
3 – شركة. ()
4- غير موقفين ()

105 – وسائل الاتصال بالمؤسسة: 1 – تليفون/

2 – فاكس/

3 – البريد الإلكتروني/

106 – المدير التنفيذي للمؤسسة:

رقم تليفونه/

107 – مدير المؤسسة:

108 – عدد العاملين بالمؤسسة (لا يضاف عامل/عاملة البوفيه ضمن العدد):

ثانياً - المعلومات:

201 - هل لديكم مشروعات / أنشطة تعتمد على وجود أرشيف معلومات؟

1 - نعم . ()
2 - لا ()

202 - هل لديكم أرشيف معلومات دائم و دوري للمعلومات؟
إذا كانت المؤسسة بلا أرشيف يتم الانتقال إلى القسم الثالث من الاستمارة.

1 - نعم. ()
2 - لا ()

203 - ما هي المصادر التي تعتمدو عليهم لجمع المعلومات لأرشيفكم؟
ا- الدوريات:-

- | | | | |
|-------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------|
| 1- الأهرام () | 2- الأخبار () | 3- الجمهورية () | 4- الوفد () |
| 5- المصري اليوم () | 6- نهضة مصر () | 7- الأحرار () | 8- المساء () |
| 9- الشرق الأوسط () | 10- الحياة اللندنية () | 11- العالم اليوم () | 12- المال () |
| 13- ج-روز اليوسف () | 14- الأهالي () | 15- العربي () | 16- صوت الأمة () |
| 17- الفجر () | 18- م- روز اليوسف () | 19- التجمع () | 20- المصور () |
| 21-نالأهرام العربي () | 22-الأهرام الأقتصادي () | 23- حواء () | 24- الميدان () |
| 25- وطني () | 26- صوت الأزهر () | 27-آخر ساعة () | 28-أكتوبر () |
| 29- النبأ () | 30- أخبار البرلمان () | 31- الأسبوع () | 32- الكرامة () |
| 33- الغد () | 34-القاهرة () | 35- الدستور () | 36-أخبار الأدب () |
| 37- وجهات نظر () | 38- مختارات إيرانية () | 39-مختارات أسرائيلية () | 40- الهلال () |
| 41- السياسة الدولية () | 42- الديمقراطية () | 43- أحوال مصرية | |

ب - أخرى:

204 - ما هي الملفات التي تقوموا بأرشفتها؟

- 1 -
2 -
3 -
4 -

205 - ما هو أسلوب حفظ الأرشيف لديكم؟
في حالة اختيار الحالة للخيار رقم (3) يسأل السؤال رقم (206)

- 1 - ورقي. ()
2 - إلكتروني. ()
3 - مزيج بين الإثنين. ()

206 - ما هي - تقريباً - نسبة الورقي إلى الإلكتروني؟

207 - هل يعتمد أرشيفكم على شبكة الإنترنت بصورة منتظمة كأحد المصادر الدائمة / الدورية للحصول على المعلومات؟
1 - نعم ()
2 - لا ()

ثالثاً- الاعتماد على التكنولوجيا:

301 - كم عدد أجهزة الكمبيوتر الموجودة بالمؤسسة؟
(في حالة وجود جهاز واحد أو عدم امتلاك المؤسسة أجهزة لا يسأل رقمي 309 ، 310)
-

302 - هل لديكم موقع إلكتروني؟
إذا كانت الإجابة بأي من رقمي 1 ، 2 يسجل عنوان الموقع
إذا كانت الإجابة برقم 3 يتم الانتقال إلى رقم 304
1 - نعم ()
(
عنوان الموقع:

303 - ما هي محتويات الموقع - إن وجد - أو ما تنوون نشره عليه إذا كان تحت الإنشاء؟
1 - تعريف بالمؤسسة و وسائل الاتصال بها. ()
2 - جزء من إصدارات المؤسسة. ()
3 - كافة إصدارات المؤسسة. ()
4 - أخرى تذكر.....

304 - هل تنوون تأسيس موقع إلكتروني؟
1 - نعم ()
2 - لا ()
في حالة الإجابة برقم 2 يسأل 305

305 - لماذا لا تنوون تأسيس موقع إلكتروني؟
1 - ليست له أهمية في مجال عملنا. ()
2 - لا نرى له فائدة بشكل عام. ()
3 - ضعف الامكانيات المادية للمؤسسة. ()
4 - أخر تذكر.....

306 – هل تستخدمون الإنترنت في أعمال المؤسسة؟

1 – نعم ()

2 – لا ()

في حالة الإجابة برقم (1) إذا كانت هذه المؤسسة سبق و اجابت بأنها لا تملك أجهزة كمبيوتر يسأل عن طريقة و مكان الاتصال بالإنترنت

في حالة امتلاك المؤسسة لأجهزة كمبيوتر يسأل رقم 307

في حالة عدم امتلاك المؤسسة لأجهزة كمبيوتر تنتهي المقابلة بالسؤال رقم 306

307 - ما هي استخدامات أجهزة الكمبيوتر لديكم؟

1 – إرسال و استقبال البريد الإلكتروني. ()

2 – إرسال و استقبال الفاكسات. ()

3 – كتابة الأوراق الخاصة بالمؤسسة. ()

4 – البحث عن المعلومات على الإنترنت. ()

5 – أخرى تذكر..... ()

308 – ما هي طريقة الاتصال بالإنترنت؟

1 – عبر خط الهاتف. ()

2 – انترنت فائق السرعة (ADSL). ()

لو كانت المؤسسة تملك جهازاً واحداً تنتهي المقابلة برقم 308 .

309 – هل لديكم شبكة داخلية بين أجهزة الكمبيوتر المستخدمة في المؤسسة؟ لو كانت الإجابة برقم (1) يسأل

رقم 310

2 – لا ()

1 – نعم ()

310 – هل لديكم برنامج داخلي لربط العمل داخلياً بين أجهزة الكمبيوتر المستخدمة في المؤسسة لمشاركة

المعلومات عبر كل الأجهزة؟

2 – لا ()

1 – نعم ()

رابعاً- ملاحظات و اقتراحات:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

نشكركم على ما سمحتم لنا به من وقتكم و نأسف إذا كنا قد تسببنا في تعطيلكم.